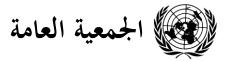
Distr.: General 10 September 2018

Arabic

Original: Russian



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

۰۱-۲۸ أيلول/سبتمبر ۲۰۱۸ البند ٦ من جدول الأعمال الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعنى بالاستعراض الدوري الشامل\*

أوزبكستان

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

أ لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.





# تعليقات جمهورية أوزبكستان على تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان

1- تؤكد جمهورية أوزبكستان من جديد التزامها بالوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتؤيد أوزبكستان بقوة عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ إذ يتيح طابعها العالمي والشفاف لجميع الدول الفرصة لإطلاع المجتمع الدولي على ما تبذله من جهود في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى ما تحرزه من تقدم في هذا المجال.

٢- وترحب أوزبكستان بنتائج استعراض الحالة في البلد خلال الجولة الثالثة. وفي فترة قصيرة من الزمن، حققت أوزبكستان نتائج حقيقية من حيث تحسين حالة حقوق الإنسان وتعزيز سياسة الدولة المتعلقة بمراعاة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها.

٣- وخلال استعراض التقرير الثالث لأوزبكستان، في ٩ أيار/مايو ٢٠١، تلقى البلد ما مجموعه ٢١٢ توصية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قبل منها وفد أوزبكستان ٢٠١ خلال عملية الاستعراض نفسها وأحاط علماً بالـ ١١ المتبقية منها. وبعد عملية تشاور وطنية مستفيضة، تحيط أوزبكستان الآن – بدلاً من أن تقبل – بالتوصيات ٢٠١-٢٩ و ٢٠١-٣٠ و ١٠١-٣٠ و ١٠١-٢٠، التي كانت قد قبلت فعلاً في البداية. وفي المجموع، قبلت أوزبكستان ١٩٨ توصية، تؤيد مضمونها وصيغتها، وأخرى نفذت بالفعل أو هي في طور التنفيذ. ويمثل ذلك ٩٣ في المائة من التوصيات التي تلقتها. وتحيط أوزبكستان علماً بـ ١٤ توصية لا يمكن تنفيذها إما لأسباب قانونية أو دستورية، أو لأنها تتعارض مع رسالة أو روح أو التطبيق العملي للتشريعات السارية والمصالح الوطنية للبلد.

- ٤- وتتضمن هذه الوثيقة بيان موقف أوزبكستان وتعليلها فيما يتعلق بالتوصيات التي تلقتها.
- وأعدت هذه التعليقات بمساهمة من الوزارات والإدارات ذات الصلة في أوزبكستان.

## الفرع الأول من تقرير الفريق العامل

7- الفقرتان 10 و 0. و 10. اعتمد قانون تعديل القانون المتعلق بمفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) لبرلمان الجمهورية في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتعزز التعديلات التي أدخلت الآليات القائمة لحماية حقوق الإنسان والحريات. وفي الوقت الراهن، يحق لأمين المظالم، على وجه الخصوص، أن يقدم مطالبات وشكاوى إلى المحكمة الدستورية والمحاكم العامة نيابة عن المواطنين من دون دفع الرسوم الرسمية؛ وأن يقدم تقارير عن مختلف جوانب حقوق الإنسان والحريات إلى غرفتي البرلمان الوطني؛ وأن يقدم ملتمساً إلى رؤساء الهيئات الحكومية والمنظمات الأخرى لاتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الانتهاكات المثبتة للتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات، وكذا عن أسبابها والظروف المساهمة فيها. وجرى تعزيز مركز الممثلين الإقليميين لأمين المظالم، وهم يقدمون حالياً تقريراً سنوياً عن عملهم لحماية حقوق الإنسان والحريات إلى جوكارغي كنيس (برلمان) جمهورية قره قلباقستان، ونواب الشعب في مجالس المقاطعات، ونواب بمجلس الشعب في مدينة طشقند، حسب الاقتضاء. وعزز القانون المركز القانوني لأمين المظالم وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

٧- الفقرة ٩٠. في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، اعتمد مرسوم رئاسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة كبيرة للجهود التي تتوخى دعم النساء وحماية مؤسسة الأسرة. وينص على تدابير شاملة لتعزيز مؤسسة الأسرة وضمان مشاركة الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين مشاركة فاعلة في هذه العملية والتعاون الوثيق فيها. ويلزم المرسوم الهيئات الحكومية بكفالة التنفيذ الفعال لسياسة الدولة الرامية إلى دعم المرأة؛ وحماية حقوق المرأة ومصالحها المشروعة؛ وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية للبلد؛ وضمان تحديد مشاكل المرأة على وجه السرعة؛ وجمع أسماء وعناوين النساء اللائي يحتجن إلى المساعدة أو يعشن في ظروف صعبة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، وتقديم المساعدات الاجتماعية والقانونية والنفسية والمالية إليهن. كما يُلزم بأن يقدم دعم شامل ومباشر للنساء في الوصول إلى العمالة وتحسين ظروف العمل؛ والزيادة الكبيرة لإشراك النساء، ولا سيما صغار الفتيات في المناطق الريفية، في المؤسسات الأسرية والخاصة والحرف اليدوية؛ وضمان التعاون الوثيق للهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المنح للجريمة بين النساء، ولا سيما من خلال الدعم الفردي لمن يرجح كثيراً أن يرتكبن جرائم؛ واتخاذ تدابير لضمان إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للنساء اللائي أطلق سراحهن من المؤسسات العقابية.

٨- وجرت الموافقة على إطار لتعزيز مؤسسة الأسرة في جمهورية أوزبكستان بموجب القرار الرئاسي رقم PP-3808 المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وهو يستهدف أساساً تعزيز الأساس المؤسسي والقانوني الذي تقوم عليه مؤسسة الأسرة وتعزيز الشراكة الاجتماعية؛ وإجراء بحوث أساسية وتطبيقية ومبتكرة بشأن تعزيز وتطوير الأسرة الحديثة؛ وتعزيز التنمية السكانية والنهوض برفاه الأسر؛ وتعزيز الإمكانات التعليمية للأسرة، والحفاظ على القيم الأسرية التقليدية في المجتمع، وإثراء الجوانب الروحية والأخلاقية للحياة الأسرية؛ وإنشاء نظام فعال لتقديم التوجيه والمشورة والمساعدة العملية المجدية للأسر.

9- الفقرة ٢٦. كُلف البرلمان بممارسة الإشراف على منع استخدام الأطفال والعمل الجبري بشتى أشكالهما والقضاء عليهما بموجب قرار غرفة مجلس الشيوخ ببرلمان الجمهورية المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ المتعلق بتعزيز حقوق العمل المكفولة للمواطنين وفقاً لتشريعات جمهورية أوزبكستان ومعايير العمل الدولية. وينص القرار على تنفيذ مجموعة من التدابير التنظيمية والعملية في هذا الصدد. وفي الأقاليم، تعمل اللجان المحلية المؤلفة من أعضاء الهيئات التمثيلية المحلية على حماية حقوق العمل المكفولة للمواطنين.

٠١٠ وعملاً بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٩ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن اتخاذ تدابير إضافية للقضاء على العمل الجبري في جمهورية أوزبكستان، يجب على ورؤساء الهيئات الحكومية وهيئات الإدارة الاقتصادية على جميع المستويات ما يلى:

- (أ) اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع العمل الجبري بجميع أشكاله، بما في ذلك عندما يتم كعمل لتحسين المرافق العامة والمساحات الخضراء في المقاطعات والمدن، وجمع الخردة المعدنية والنفايات الورقية والأعمال الزراعية الموسمية وما شابحها، ولا سيما عندما ينفذه عاملون في قطاعات التعليم والرعاية الصحية، والعاملون الممولون من الأموال العامة وغيرهم من المؤسسات وطلاب وتلاميذ المؤسسات التعليمية؟
- (ب) اتخاذ تدابير تأديبية صارمة ضد جميع الموظفين الذين يسمحون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل الجبري، ولا سيما عندما يضطلع به عاملون في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، والعاملون في المؤسسات ذات التمويل العام وغيرها من المؤسسات، وطلاب وتلاميذ المؤسسات التعليمية؛

**3** GE.18-14934

(ج) إحالة المعلومات ذات الصلة إلى وكالات إنفاذ القانون فوراً لكي يخضع المسؤولون للمساءلة عن جميع حالات العمل الجبري.

11- ومنع العمل الجبري في صفوف المدرسين هو محور التركيز الرئيسي للقرار الرئاسي المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ بشأن تحسين الجهود الرامية إلى تنشئة شباب أصحاء بدنياً ومتطورين روحياً وفكرياً وبشأن تعزيز المركز الاجتماعي للمدرسين. وينص القرار على أنه لا يجوز تكليف العاملين في مجال التعليم بالقيام بأعمال لا علاقة لها بتوصيف وظائفهم أو بالقيام بأعمال العمل الجبري، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بتحسين المرافق العامة والمساحات الخضراء في المقاطعات والمدن والأعمال الزراعية الموسمية وغيرها.

17 - الفقرة ٥٨. تنشر قرارات المحكمة بشكل منهجي على الموقع الشبكي للمحكمة العليا بموجب إجراء يؤخذ به تدريجياً عملاً بالمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تحسين النظام القضائي وبناء الثقة في السلطات القضائية. والهدف من هذا الإجراء هو تحيئة المزيد من الفرص لحوار عام مفتوح وزيادة إشراك الجمهور في إقامة العدل. وقد اتخذت تدابير من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات في ممارسات التحقيق، ويجري تنفيذ مشاريع بشأن المعالجة الإلكترونية للقضايا الجنائية والاستجواب عن بعد. والقضاة ملزمون الآن، بعد إصدار قرار ما، أن يعللوا قرارهم في المحكمة لأطراف الدعوى، ويعقد رؤساء محاكم الأقاليم ونوابهم إحاطات فصلية لإبقاء الجمهور ووسائط الإعلام على علم بكيفية عمل المحاكم.

17 - وجرت الموافقة على إطار لتعزيز القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية لجمهورية أوزبكستان. وينص على وضع خطة لمعالجة ما في القانون الجنائي من حالات سهو وتناقضات وتغرات تعوق الحماية الفعالة لحقوق وحريات المواطنين ومصالح المجتمع والدولة.

16- ويحدد القرار الرئاسي رقم PP-3827 المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن التدابير الرامية إلى تحسين نظام منع العنف المنزلي وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعيين للضحايا أولويات العمل. وجرت الموافقة على برنامج للتدابير العملية الرامية إلى تحسين النظام القائم لمنع العنف المنزلي وضمان إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعيين للضحايا. وأنشئ المركز الوطني لإعادة تأهيل وإعادة إدماج ضحايا العنف والوقاية من الانتحار، وهو منظمة غير ربحية، لتقديم مساعدة محددة الأهداف في الوقت المناسب لضحايا العنف وحمايتهم وكشف السلوك الانتحاري في مرحلة مبكرة والوقاية منه.

٥١ - وفي إطار هذا البرنامج من التدابير، يجري تدريجياً إنشاء مراكز لإعادة تأهيل وإعادة إدماج ضحايا العنف والوقاية من الانتحار في جميع أنحاء البلد، بداية في جمهورية قره قلباقستان والأقاليم ومدينة طشقند، ثم في المقاطعات والمدن، مع مراعاة سكان كل منطقة.

17 - الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٢٦ و ٨٠. أنشئ مجلس استشاري معني بتنمية المجتمع المدني تحت إشراف ديوان رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن التدابير الرامية إلى التعزيز الجذري لدور منظمات المجتمع المدني في التجدد الديمقراطي للبلد. ومن بين أعضائه اله ٢٤، يمثل ٣٣ منظمات غير حكومية. وتتمثل أهدافه الرئيسية في إطلاق حوار منتظم وفعال بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني على أعلى مستوى ليكون بمثابة منتدى عصري وديمقراطي وشفاف يمكن فيه توحيد الجهود الرامية إلى دعم التنمية السريعة والشاملة للبلد؛ ومناقشة المسائل التي تؤثر حالياً في المجتمع المدني وعامة الجمهور؛ وإبقاء الرئيس على اطلاع

على حالة القطاع والاتجاهات الحالية. وينص المرسوم على أنه يجب الاتفاق مع الرابطة الوطنية للمنظمات غير الحكومية غير الربحية بشأن جميع مشاريع القوانين واللوائح التي تؤثر على الحقوق والمصالح المشروعة للمنظمات غير الربحية.

1V - واعتمد قانون الرقابة العامة لتنظيم سير وإجراء الرقابة من جانب أجهزة ومؤسسات الدولة. ويتولى الرقابة العامة مواطنو جمهورية أوزبكستان، وهيئات الحكم الذاتي، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام المسجلة وفقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون. ويمكن أن تتولاها أيضاً المجالس والهيئات والمنظمات العامة الأخرى، وفقاً للقانون.

# الفرع الثاني من تقرير الفريق العامل

## ألف - الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان

١٨ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

(-1.1) (-1.1)

9 - 1 **وتحيط** أوزبكستان **علماً** بالتوصيتين التاليتين:

۱۰۱-۹۰۱، و ۱۰۱-۳۰

## باء- التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

· ٢ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

1.1-1.7, 0.1.1

## جيم - تشريعات ومؤسسات حقوق الإنسان

٢١ تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۳۵، و۱۰۱-۵۵، و۱۰۱-۲۵، و۱۰۱-۸۵، و۱۰۱-۹۵، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۵۰، و۱۰۱-۲۰، و۱۰۱-۳۲، و۱۰۱-۳۲، و۱۰۱-۲۰، و۱۰۱-۲۰، و۱۰۱-۲۰، و۱۰۱-۲۰، و۱۰۱-۲۰،

5 GE.18-14934

#### دال- التعليم، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٢٢ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

٤٧-١٠١ و ١٠١-٥٠١، و ١٠١-١٥١، و ١٠١-١٦٠١.

#### هاء - مكافحة الفساد

٢٣ - تقبل أوزبكستان التوصيتين التاليتين:

.109-1.19.00-1.1

## واو - احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب

٢٤ - تقبل أوزبكستان التوصيتين التاليتين:

.07-1.19.07-1.1

## زاي- التفاعل مع منظمات المجتمع المدني وعمل المنظمات غير الحكومية

٥٧- تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱–۲۶، و۱۰۱–۱۱۰ و۱۰۱–۱۱۲، و۱۰۱–۲۱۱ و۱۰۱–۲۲۱ و۱۰۱–۲۲۰۱ و۱۰۱–۲۲۰۱.

## حاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أماكن الاحتجاز

٢٦ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

(1.1-97), (1.1-97), (1.1-17), (1.1-77), (1.1-77), (1.1-97), (1.1-17), (1.1

# طاء- إقامة العدل والنظام القضائي

٢٧ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۸۰، و ۱۰۱-۸۷، و ۱۰۱-۸۸، و ۱۰۱-۹۸، و ۱۰۱-۹۰، و ۱۰۱-۲۰۱.

٢٨ - وتحيط أوزبكستان علماً بالتوصية التالية:

۱۰۱-۲۸.

## ياء- حظر العمل الجبري

٢٩ تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

(1.1-1.1) (1.1-1.7) (1.1-1.7) (1.1-1.7) (1.1-1.7) (1.1-1.2) (1.1-1.2) (1.1-1.2) (1.1-1.2) (1.1-1.2) (1.1-1.2) (1.1-1.2)

#### كاف - حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام والصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

#### ٣٠ تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۹۳، و۱۰۱-۹۶، و۱۰۱-۹۰، و۱۰۱-۹۰، و۱۰۱-۹۰، و۱۰۱-۹۰، و۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۱۲، و۱۰۱-۱۲۲، و۱۰۱-۱۲۲،

## لام- حرية الدين أو المعتقد

٣١ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۷-۱۱ و ۱۰۱-۸-۱۱ و ۱۰۱-۹-۱۱ و ۱۰۱-۱۱۱ و ۱۰۱-۱۱۱ و ۱۰۱-۱۱۱

#### ميم- التصدي للاتجار بالأشخاص

٣٢ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۳۲، و۱۰۱-۱۳۳، و۱۰۱-۱۳۳، و۱۰۱-۱۳۲، و۱۰۱-۱۳۲، و۱۰۱-۱۳۲.

## نون - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٣ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۱۶۱، و۱۰۱-۱۶۱، و۱۰۱-۱۶۱، و۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۰۱،

### سين- حماية الفئات الضعيفة

٣٤ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۱۰۱، و۱۰۱-۱۶۲، و۱۰۱-۱۶۲، و۱۰۱-۱۹۰، و۱۰۱-۱۹۰، و۱۰۱-۱۹۰، و۱۰۱-۱۹۰، و۱۰۱-۱۹۲، و۱۰۱-۱۹۲، و۱۰۱-۱۹۲، و۱۰۱-۱۹۲، و۱۰۱-۱۹۲، و۱۰۱-۱۹۸، و۱۰۱-۱۹۸،

#### عين المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

#### ٣٥ تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

(171-171), (17

**7** GE.18-14934

## فاء - مكافحة العنف، بما في ذلك العنف ضد المرأة

٣٦ - تقبل أوزبكستان التوصيات التالية:

۱۰۱-۱۸۳ و ۱۰۱-۱۸۸ و ۱۰۱-۱۸۸ و ۱۰۱-۱۸۸۸

## صاد- الميل الجنسي

۱۰۱-۱، و۱۰۲-۲، و۱۰۲-۳، و۱۰۲-۶، و۱۰۲-۶، و۱۰۲-۶، و۱۰۲-۶، و۲۰۱-۲، و۲۰۱-۷، و۱۰۲-۶، و۱۰۲-۶، و۱۰۲-۶، و۱۰۲-۶،

77- ومن الضروري متابعة وتنفيذ التوصيات لضمان استمرار أهمية الاستعراض الدوري الشامل. وستعتمد أوزبكستان خريطة طريق بشأن تنفيذ التوصيات التي تلقتها أثناء الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، في أيار/مايو ٢٠١٨، وستقدم تقرير منتصف المدة عن التقدم المحرز في تنفيذها.